منتدى الحوار

السودان: التحديـــــات وآفاق التنمية في وادي النيل

هاني رسلان:

يسعدني أن نلتقي في مكتبة الإسكندرية، وهي صرح من صروح المعرفة والثقافة ليس في مصر فقط لكن على امتداد العالمين العربي والإسلامي بل والعالم بأسره، كما يسعدني أن أكون حاضرًا في هذه الندوة مع أستاذين وعالمين جليلين: السفير الدكتور بشير البكري وهو غني عن التعريف وهو أحد أقطاب العمل الفكري والدبلوماسي والثقافي في السودان الشقيق وهو أيضًا أحد كبار محبي مصر في السودان. ويسعدنا أيضًا أن تكون معنا الدكتورة إجلال رأفت أستاذ العلوم السياسية ورئيس لجنة السودان في حزب الوفد وإحدى أكبر المهتمين بالشأن السوداني في مصر، كما أود التعريف بنفسي، فأنا رئيس تحرير ملف الأهرام الإستراتيجي ورئيس برنامج السودان لمركز دراسات الأهرام.

وهذه الندوة عنوانها "السودان: التحديات وآفاق التنمية في وادي النيل"، وهذا موضوع هام للغاية وحساس من حيث التوقيت، وكلنا نعرف أن السودان الشقيق يمر بأزمة متعددة الجوانب ولها تجليات عديدة، وفي حالة إعادة صياغة لهياكله السياسية والاقتصادية، وفي هذه المرحلة، يبدو مثل هذا الطرح المتعلق بإعادة استخدام وادي النيل من جديد في غاية الأهمية، وقد يبدو مستغربًا لدى البعض التحدث عن وادي النيل في التوقيت الذي يمر به السودان بإعادة الصياغة، لكنني أعتقد أن هذا مطلوب وضروري في هذا التوقيت بالذات إحياءً لاهتمامات أكبر بعملية التجزئة التي تدور في السودان. إن العملية السياسية الأساسية الآن تدور في إطار التجزئة والاهتمام بالكائنات الأصغر والتنازع بين مكونات المجتمع السوداني، وربما كان الالتفات لقضية من هذا النوع قد يعطي للمتحاربين والمتصارعين في الداخل فترة من الوقت لالتقاط الأنفاس والتطلع إلى محور جديد، ودائمًا ما أقول إن السودان الشقيق قطر شاسع المساحة، وهو في الوقت نفسه ليس قطرًا بالمعنى المعروف ولكنه قارة كاملة بموارده الهائلة من أراضٍ ومياه ومعادن وسكان، وبالتالي، حبذا لو التفت الأشقاء في السودان إلى هدف آخر بديل عن الصراع وهو الاهتمام بتكوين دولة إقليمية كبرى في هذا القطر الشقيق بديلاً عن الصراع على الفتات والتنازع الهائل الذي يدور الآن.

بشير البكري:

اسمحوا لي أولاً أن أحيي هذا الصرح المقدس، فإليه وحده بعد المساجد الثلاثة تُشد الرحال، وخصوصًا في هذا الوقت من أوقاتنا في أمتنا العربية أو الإفريقية أو العالمية. وعلى رأس هذا الصرح ثريا وعلى إدارته شموس وتحيط بهما كواكب في كل علم وفن وفي كل أدب، وسأتحدث عن الرسالة الجديدة لمكتبة الإسكندرية لأنني أعتقد أن هذه الرسالة من صميم ما دعا إليه الأستاذ هاني رسلان.

ومنذ البداية، سيكون حديثي مركزًا في ثلاث نقاط أعتقد أنها جديرة باهتمامكم وبمشاركاتكم وبرأيكم، فلست هنا لفرض رأي معين، لكنني جئت أستمع إلى ما تقولونه لأن هذا هو المهم، والخطأ الكبير الذي كنا دائمًا نقع فيه وخصوصًا في العلاقات الثنائية بين مصر والسودان هو خطأ النظر من علٍ حيث لا تأتينا التعليمات والأوامر من القاعدة الشعبية سواء في مصر أو السودان، وليس معنى هذا وجود تجاهل، ولكنني وقفتُ على تجربة التكامل الأولى وكنتُ من الذين تشرفوا عندما كنت نائبًا لرئيس صندوق التكامل في عهده الأول، وكان الإخوان من المصريين والسودانيين يتعاونون معي. كان هذا التكامل كما وُصف فيما بعد تكاملاً فوقيًّا وليس تكامليًّا قاعديًّا، ولكن للأسف رغم التجارب التي أعقبت هذا التكامل وحتى يومنا هذا، حتى هذا التغير الذي حدث في التكامل بين مصر والسودان في أسلوبه الأخير، لكن لا يزال الكثيرون ممن هم في وزارات الخارجية والاقتصاد والاستثمار هم المتحدثون باسم الشعب، ونحن نريد هذا أن يتغير، ونأمل في أن تكون هذه الجلسة تاريخية، إن لهذه المكتبة دورًا آخر كبيرًا حيث فقدنا المثل العليا وبقي لنا ما نعرفه جميعًا.

ولا يمكن أن نتحدث عن تكامل بين مصر والسودان إذا جعلنا أحداث الأسبوع الماضي "وقمة أكرا" وهي القمة التاسعة للاتحاد الإفريقي، وهي قمة استبقت للأسف موضوعًا واحدًا لجدول الأعمال وهو قيام اتحاد الدول الإفريقية، ومضى الزعماء في بحث هذا الموضوع، وانقسمت إفريقيا من جديد، لأن منهم من يريد أن يقوم هذا الاتحاد الآن لأنه لا مجال لأن يسرقنا الوقت ويجب أن نواجه التحديات، والاتجاه الآخر الذي يقول إن الوحدة آتية لا ريب فيها ولكن لابد أن نتبصر، وكان البعض ينتقدون الزعيم القذافي الذي له في نفوسنا مكانة كبيرة، وهو رجل له خبرة بتجارب الوحدة في أكثر من ميدان سواء عربي أو إفريقي، وكذلك الأمر مع زعيم السنغال وزعيم الجابون، وقد رأى هؤلاء الاستفادة من هذا الوقت في شيء آخر، وفي هذا الوقت اهتممت أن أعرف كيف يفكر الآخرون وكيف نفكر نحن. ووجدت بين يدي آخر تقرير صدر من ثلاث مؤسسات دولية: المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي والبنك الإفريقي، وعنوانه "تقرير التنافسية في إفريقيا لعام ٢٠٠٧"، هذا هو التفكير العملي، ومن حرروا هذا التقرير ليسوا منشغلين بالوحدة على مستوى الولايات أو غيرها. وفي السودان لحسن الحظ، وعلى الرغم من أن المقصود ليس تبرير ما تقوم به

الخرطوم، فإن مشكلتنا الأولى في السودان هي مشكلة التنوع الثقافي، ولم يفكر القادة والآباء المؤسسون الذين حققوا الاستقلال في كيفية إدارته إدارة حسنة، لقد أساءوا إدارته وكانت النتيجة ما حدث في الجنوب وما حدث ويحدث في دارفور حتى الآن وفي شرق السودان، ومازالت الأحداث جارية ولم تنته بعد.

وأختلف مع كثير من الإخوان في مصر أو في السودان الذين يقفون ضد "الريجيونياليزم" Regionalism، أي ضد أن يقسَّم السودان إلى مناطق كل منطقة لها حكومتها يجمعها فيدرالية، لكن المسئولية تقع على عاتق كل إقليم في حكم نفسه بنفسه لكن مع مشاركته في الوقت نفسه في مسئوليات إدارة الاتحاد العام الفيدرالي. وتجربة نيفاشا أمامنا، وأعتقد أنها تجربة ناجحة على الرغم من الصعوبات والشخصيات والخلافات، لكنني أعتقد أنها تجربة أوقفت الحرب وهي ما نعتز به في السودان، وقد كان موضوع نقد كبير من إخواننا المصريين، ولكن هل حلت مبادئ "ماشوكاس" العليا المشكلة؟ وللأسف إلى عهد قريب بل وحتى الآن لايزال البعض منا يريد أن يفرض ثقافة معينة، ولا يمكن تحقيق ذلك في بلد متعدد الثقافات لأن السودان ليس وليد قرن أو قرنين لكنه بلد قديم، ولا يمكن أن نفرض ثقافة معينة عليه، بل لابد من تعدد الثقافة وإدارتها، وقد نجحنا إلى حد كبير في داخل اتفاقية نيفاشا، نجحنا في تحديد المواطنة في بروتوكول ماشوكاس، كما حددنا دور الدين والقيم الأخرى، وحددنا أيضًا حق تقرير المصير للجنوبيين، وسرنا إلى حد ما في هذا الطريق في أبوجا وفي دارفور، طاردتنا أشياء، لكنني أود في هذا السياق تسجيل نصر للريجيونياليزم في ضوء ما يدور الآن من تقارب وثيق بين جنوب السودان وبين مصر. نحن سعداء جدًّا به لأن بيننا ممثلاً من الإخوان الجنوبيين إلى جانب السفير الذي يمثل الوحدة، لكن هذا لا يمنع أبدًا أن تكون هناك علاقات خاصة بين الجنوب وبين مصر، وكان هناك نقاش حول قناة جونجلي واستثمارها لكن ليس لزيادة نصيب مصر أو السودان من المياه فقط، ولكن يجب أن يتم توجيه هذه القناة لتنمية الجنوب، التنمية "الريجيونالزم" في الجنوب عن طريق جونجلي وغيرها، مع تكرار المثل في دارفور. وأنا أؤمن أنه يجب أن نعطي إخواننا في دارفور فرصة الحوار الداخلي وأن يكون لديهم حق في حكومة خاصة بهم كما هو الحال في الجنوب وفي الشرق أيضًا بإذن الله. إن الريجيونياليزم ليس تمزيقًا للسودان، بل على العكس، إن الهوية تُعطى نصيبها الأكبر والأعلى الذي تحتله الآن في كل السياسات الدولية لكي تستطيع أن تدفع بالوحدة الكبيرة سواء بسواء.

وأود في سياق الحديث أن أرحب بالصديق العزيز الدكتور أحمد أبو زيد الذي يشرفنا بالحضور، والذي رأس ندوة هامة أقامها المجلس الأعلى للثقافة في القاهرة عن المواطنة، ولم يكن الحديث عن المواطنة مقصودًا به الثقافة، ولكن المواطنة الدينية والطبقية وهي التي يجب أن تسود. وما أود الإشارة إليه هو أنني أؤمن أن الريجيونياليزم سبب من أسباب الوحدة العامة، وهي مطبقة بالفعل

في إفريقيا في صورة الاتحاد الإفريقي والمنظمات المختلفة، لكنهم لا يعلنون عن كونهم يطبقونها بالمعنى الحرفي للكلمة. والآن، يتحدثون في أوروبا بعد نجاح الاتحاد الأوروبي عن نقل هذه التجربة خارج أوروبا، وبالأمس تحدث الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عن الريجيونياليزم في منطقة حوض البحر المتوسط، إذن، فالحديث عن الريجيونياليزم ليس بالأمر الجديد وهو ليس بدعة لنا ولكنه اتجاه عالمي مجرب.

وأود أن أنتقل لموضوع آخر مهم وهو مبادرة حوض النيل التي توضع أيضًا تحت عنوان الريجيونياليزم، والجميع يعرفون إلى حد كبير أن العصمة في دول حوض النيل فيما يختص بمياه النهر والتصرف فيها كانت بيد مصر حتى سنة ١٩٢٩ حيث انتقلت إلى حد ما إلى السودان، ثم جاءت سنة ١٩٥٩ حيث تم إبرام اتفاقية مصر والسودان والتي سبقت في مبادئها مبادئ هيلسنكي المعروفة كما سبقت مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة سنة ١٩٩٧ التي حددت كيفية إدارة الأنهار الدولية، وهذه المبادئ التي تتضمن مفاهيم أنه لا ضرر ولا ضرار والحقوق المكتسبة والنظرة المستقبلية، كلها مطبقة فيما يسمى الآن بمبادرة دول حوض النيل التي تضم عشر دول منها مصر والسودان وأثيوبيا وكينيا وغانا وأوغندا ورواندا وبوروندي وتنـــزانيا وإريتريا، وهذه الدول تتململ معلنة أن لها الحق في قسمة عادلة، وأعتقد أن المنظور الذي يساعد هو أن النيل للسلام وليس للحرب، وتبلغ كمية المياه التي تصل إلى أسوان ٨٤ مليار متر مكعب، والمياه التي تهطل على أثيوبيا وعلى السودان ألف مليار متر مكعب من الأمطار، كما توجد أنهار تنبع من حدود السودان، وليس صحيحًا أن كل الأنهار تأتي إلى السودان من خارج حدودها، فبحر العرب وبحر الغزال ينبعان من داخل حدود السودان، وفيهما كمية هائلة من المياه تتخطى ٤٠٠٠ مليار متر مكعب لا يتم استخدام إلا ٨٠ مليار متر مكعب منها فقط، والنيل كما هو معروف أطول أنهار الدنيا وأقدمها وهو يجري من الجنوب إلى الشمال منذ آلاف السنين، ويجب أن يكون مصدر سلام، وهنا يلعب الجنوب دورًا أساسيًّا جدًّا، ومن هنا يمكنه أن يلعب دورًا هامًّا في تنمية إفريقيا، وأود أن نهتم بموضوع مبادرة وادي النيل، وأرجو أن تكون مصدر اهتمام، وهي أحد أسباب نجاح "الريجيونياليزم" وأساسيات التنمية القادمة الشاملة.

وفي التقرير الذي يتحدث عن التنافسية في إفريقيا والذي يقع في ٢٧٠ صفحة، يتحدث عن عشرة أعمدة التنافسية الإحدى عشرة ومنها دور المؤسسات الخاصة ومكافحة الفساد والمحسوبيات واحترام حقوق الإنسان، وأهم ما يركز عليه هو البنيات الأساسية، إن البنية الأساسية في إفريقيا متأخرة، صحيح أنه يتوفر بها عمالة رخيصة، لكن توجد مشكلات كثيرة في بنيتها التحتية. وفي الوقت نفسه، يتحدث التقرير عن أهمية التعليم وعن ضعف التسويق.

وأود أن أختتم حديثي برسالة أوجهها إلى هذه المكتبة، إن المنظمات الدولية الثقافية للأسف سواء اليونسكو على المستوى الدولي أو الأليكسو على المستوى الإقليمي فقدت بريقها، كما فقدت الجامعات دورها و لم تنجح في أداء رسالتها وفي إعداد أجيال المستقبل. ومن هنا، يبرز دور مكتبة الإسكندرية وشحذها لدور المثقفين المهمشين الآن، لأنه يجب أن يكون لدى هؤلاء المثقفين دور سياسي، وأتمنى أن تقوم مكتبة الإسكندرية -بما تمثله من ثقل- بهذا الدور.

هاني رسلان:

نشكر الدكتور السفير بشير البكري على محاضرته القيمة، وقد تحدث عن الأدوار التي تؤديها مكتبة الإسكندرية، وهي أدوار متعددة وبالغة الأهمية في هذا التوقيت، ونحن ننتهز ذلك لتوجيه الشكر إلى منتدى الحوار وإلى المكتبة لتنظيم هذه الندوة، وفي الحقيقة فإن أداء المكتبة ومنتدى الحوار يمثل شعلة ومنارة مضيئة من ناحية الانضباط والتنسيق وحسن التنظيم والمتابعة، وقد طوف بنا السفير بشير البكري في الأوضاع الداخلية في السودان، وآثر أن يتحدث عن رؤية عامة يؤيد فيها ما سماه بالريجيونياليزم وهي المناطقية أو الإقليمية في السودان، ووجهة النظر هذه لها كل الاحترام والتقدير، لكنها تثير قلق الكثيرين داخل السودان وخارجه على اعتبار أن السودان كما ذكر السفير بشير البكري يعاني من الفشل في إدارة التعددية السودانية الواسعة، لكن أسلوب التجزئة كما نشاهده الآن في الجنوب والغرب والشرق والشمال قد لا ينجح في دولة مثل السودان، قد ينجح في دول متقدمة مثل سويسرا، لكن تجزئة السودان بهذا الشكل إلى مناطق تدير نفسها ذاتيـــاً وترتبط مع بعضها البعض في إطار جامع يؤدي إلى تعدد هائل في مستويات السلطة وإلى إهدار كبير في الموارد، ويؤدي أيضًا إلى التقليل من الكفاءة والفعالية على اعتبار أن المجتمع السوداني مازال في مرحلة نمو.

ثم نقلنا السفير بشير البكري إلى إطار أوسع حينما حدثنا عن مبادرة حوض النيل، وتحدث عن إطار حوض النيل وهو أشمل من وادي النيل لأنه يشمل عشر دول، وفي هذا الإطار لدينا طرح محدد عن شراكة إستراتيجية بين مصر والسودان في وادي النيل، وسوف نتحدث فيه بعد أن نستمع إلى الدكتور إجلال رأفت والتي اختارت أن تحدثنا عن تجليات الأزمة السودانية وإطارها العام.

إجلال رأفت:

أتقدم بخالص شكري لإدارة مكتبة الإسكندرية ولمنتدى الحوار لإتاحة هذه الفرصة الرائعة لإلقاء محاضرة في المكتبة التي زرتها من قبل كمستمعة وأزورها للمرة الأولى كمتحدثة. وأود أن أثني على كل ما قيل من السفير الدكتور بشير البكري عن المكتبة وكونها منارة للحضارة والعلم، وسأنتهز فرصة ما قدمه كخلفية واسعة تحتوي على موضوع السودان ووادي النيل والتنمية المشتركة مما يلقي

بضوئه حتمًا على كل الأزمات الموجودة في المنطقة، وسأبني على ما قيل مع التركيز على الأزمة السودانية والتحديات التي تواجه السودان في هذه الأيام.

إن الأزمة السودانية في حقيقة الأمر تتصاعد، فقد بدأت مع الجنوب عسكريًّا، في الخمسينيات ثم مع دارفور التي بدأت الأزمة فيها متزامنة مع الأزمة في جنوب السودان لكنها لم تنفجر بشكل عسكري إلا بعد بداية حركة بولاد في جنوب السودان والتي ظهرت منذ عام ١٩٩١، لكنها منذ أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات كانت موجودة في شكل حركات اجتماعية وسياسية احتجاجية تطالب ببعض الحقوق، وهكذا انتقلت من الجنوب إلى دارفور إلى الشرق إلى أقصى الشمال، وأصبحت فعلاً أزمة عامة. وهذه الأزمات الجهوية – أي المختصة بجهات محددة في السودان – لها كلها أسباب مشتركة تقل أو تزيد على حسب ظروف كل منطقة، وكلها يتعلق بالتهميش الاقتصادي وبالتهميش السياسي وبالتكوين الاجتماعي للشعب السوداني وكذلك لأسباب بيئية، وبخاصة في دارفور.

وعندما حاولت إيجاد قاسم مشترك بين كل هذه الأزمات، وجدته في الإشكالية الاجتماعية الثقافية، والمقصود هنا بالإشكالية الاجتماعية الثقافية: التعددية الثقافية وفشل الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وحتى الآن سواء كانت حكومات ديمقراطية أو عسكرية، في إدارة هذا التنوع. كانت هناك حكومات أشد عنفًا في معالجة هذا الموضوع، وحكومات أخرى أقل عنفًا، ولكن جميعها فشل وإلا لما وصلنا إلى هذه المرحلة الدقيقة من الأزمة.

ونجد هذا القاسم المشترك في أزمات الجنوب ودارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق وحتى في أقصى الشمال وفي الشرق، لكنني أقول إن هذه الأزمات عمومًا هي جزء لا يتجزأ من الأزمة السودانية العامة، فلا يمكن أن تتم معالجة أزمة دارفور وحدها أو أزمة الجنوب وحدها دون النظر نظرة شاملة إلى الأزمة في كل السودان. إضافة إلى ذلك، فإن الأزمة السودانية في واقع الأمر هي جزء من الأزمة الإقليمية الموجودة في دول الجوار السوداني سواء كانت عربية أو عربية إفريقية أو إفريقية، أيضًا، هذه الأزمة السودانية في حقيقة الأمر لا تنفصل عن المرحلة الدولية الآنية التي يمر بها العالم بشكل عام تحت مظلة النظام العالمي الجديد. كل هذه الجوانب الداخلية والإقليمية والدولية تشكل في النهاية عدة تحديات للسودان كله شعبًا وحكومة.

بالنسبة للأزمة الداخلية، فقد قلت إن القاسم المشترك هي التعددية الثقافية وسوء إدارتها، مما يؤدي إلى تدهور خطير لفكرة المواطنة التي طُرحت في نيفاشا والتي توضح الارتباك في مسألة قبول الآخر، إن هذا الموضوع يتعلق أيضًا بالتفصيلات الموجودة داخل كل إقليم حيث تتنوع العرقيات

والثقافات داخل الأقاليم ذاتها، وطالما لا يتواجد مفهوم قبول الآخر برحابة عند الناس، فإن ذلك يميل نحو إقصاء الآخر، وإقصائه على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهنا، يبرز واقع الأزمة السودانية، وعندما أركز على الجانب الثقافي الاجتماعي، فإنني لا أنفي الجوانب الاقتصادية والسياسية والبيئية الأخرى، لكنني أؤكد عليه باعتباره الأخطر لأن علاجه في منتهى الصعوبة، فمن الممكن أن يتم علاج الأزمة الاقتصادية مثلاً في وجود حكومة جادة ترغب في الإصلاح، لكن علاج المشكلات الثقافية التاريخية من الممكن أن يتطلب أجيالاً، ولذلك لابد من الانتباه لهذه المسألة وخطورتها على فكرة المواطنة.

ويتمثل التحدي الأول الذي أطرحه في فكرة: كيف يمكن للسودانيين أن يعبروا فوق الانتماءات الجزئية إلى الانتماء الأصيل وهو الانتماء إلى الأمة السودانية الواحدة التي تلتف حول مصلحة قومية واحدة؟ هذا تحدٍّ كبير جدًّا يواجه كل السودانيين شمالاً وجنوبًا وشرقًا وغربًا. وإذا تمكن السودان من تخطي هذا التحدي، فسيكون قد أنجز إنجازًا كبيرًا في اتجاه المواطنة وفي اتجاه الاستقرار عمومًا، وفي رأيي أن علاجه الأهم إلى جانب الاهتمام بالتنمية والمساواة والعدالة، هو الاهتمام بنشر فكرة المواطنة بداية من المناهج الدراسية للأطفال في المرحلة الابتدائية. إن الأجيال التي شبت على إقصاء الآخر وعدم قبوله هي أجيال تم تخريبها وسيكون من الصعب علاج هذا العيب فيها، لكن في الوقت نفسه، لو أدركت هذه الأجيال خطورة هذا الأمر، فقد تتعاون في كيفية تغيير المناهج التعليمية منذ المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة وفي كل وسائل الإعلام لشرح ماهية المواطنة وقبول الآخر ومدى خطورة هذا الأمر على الاستقرار العام، ليس فقط في السودان ولكن في الغالبية الساحقة من الدول الإفريقية التي تعاني من المشكلة ذاتها.

وحول المشكلة الإقليمية، التي يعتبر السودان جزءاً منها تظهر علامة الاستفهام حول الدولة الحديثة في إفريقيا، وهل نجحت هذه الدولة في تطوير المجتمع وتقدم المجتمعات الإفريقية أم لم تنجح؟ هذا سؤال مهم، وبين يدي إحصائية قامت بإعدادها إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة تقول إنها في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ رصدت اثنتي عشرة دولة فاشلة في العالم، ومن هذا العدد سبع دول إفريقية ومن هذا العدد ثلاث دول مجاورة للسودان بخلاف السودان نفسه، ومن هنا، تأتي علامة الاستفهام حول هذا العدد من الأنظمة الفاشلة الموجودة في إفريقيا والمحيطة بدولة السودان وكلها فيما عدا أثيوبيا دول حديثة، عمر استقلالها وتأسيسها خمسون عامًا تقريبًا، والسؤال هو هل الأسس التي بُنيت عليها هذه الدول صحيحة أم لا؟ في رأيي أن الأمر يحتاج إلى مراجعة واسعة وذلك لأن المقصود بالدولة الفاشلة هي الدولة التي انهارت فيها كل المؤسسات الموجودة السياسية والأمنية والقضائية وحدث تفكك في بنيتها الداخلية، والمثال الواضح عندنا هو الصومال. أي أن التحدي الثاني الذي

يقابل السودان في أزمته هو الإجابة على الاستفهام المطروح حول سلامة الأسس التي قامت عليها الدولة الحديثة، وإذا ما كان السودانيون شعبًا وحكومة مستعدين لمراجعة أسس هذه الدولة؟

الأمر الثالث هو أن الأزمة السودانية جزء لا يتجزأ من الأزمة الدولية لأنه كما نعرف جميعًا، أصبح السودان واقعًا في الإستراتيجية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لعدة أسباب أهمها اتصال السودان بشبكة البترول في إفريقيا، ثم لثروات السودان المعدنية والخشبية والأنواع الأخرى من الثروات، كما أن الموقع الإستراتيجي للسودان أصبح يكتسب أهمية كلما اتسع نشاط الحركات الجهادية المتطرفة في المنطقة، فهو متصل بالقرن الإفريقي بكل ما فيه من عدم استقرار بسبب انتشار هذه العناصر، كما أنه يلامس دول الساحل الإفريقي من الجانب الآخر حيث توجد عناصر القاعدة في شمال إفريقيا والموجودة أيضًا في دول مثل مالي والنيجر وغيرهما. من ناحية أخرى في إطار محاولات السودان المستمرة لعلاج أزماته الداخلية في السنوات العشر الأخيرة، كان يخسر تدريجيًّا المجتمع الدولي، وهي خسارة كبيرة للسودان، فقد خسر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والكثير من أعضاء الاتحاد الإفريقي، حتى الجامعة العربية التي لم تعارضه بشكل رسمي لكنها لم تسانده أيضًا بشكل قوي. ومن أهم الأسباب لهذه الخسارة الدولية هو فشل حل أزمة دارفور حتى الآن، والمأساة الإنسانية التي ترتبت عليها وهذه الأزمة تزعج بشدة الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وهو ما يتسبب في الكثير من المشكلات مع الاتحاد الإفريقي، ولا يتوقف الأمر عند أزمة دارفور، فإنه حتى فيما يختص باتفاقية نيفاشا، يوجد إطار عام نظري جيد لكن التطبيق ليس كما كنا نتمنى لأنه حتى الآن لا تزال هناك مشكلات هامة لم تُحَل بين الطرفين ومن أهمها مسألة البترول ومنطقة أبيي.

خسارة السودان للمجتمع الدولي لها نتائج سلبية أهمها العقوبات والمحاكمات الدولية والقوات الدولية التي يبلغ عددها حوالي عشرين ألف جندي والتي ستدخل لترابط في السودان بعد أن كانت حكومة السودان متشددة للغاية فيما يختص بتواجد قوات دولية، وهذا دليل ومؤشر على مدى ضعف الحكومة السودانية إزاء المجتمع الدولي، وقد تسبب هذا في زيادة الانقسامات على الجبهة الداخلية والذي كان من شأنه إضعاف السودان أكثر حتى طالت هذه الانقسامات الحزب الحاكم ذاته، وبذلك يواجه السودان أزمة خطيرة وقد تصل إلى تفكك الدولة. ويؤدي كل ذلك إلى التحدي الأخير وهو أكثرهم صعوبة، فمن الواضح أن النظام السوداني لم يستطع التنسيق بدقة مع التوازنات الدولية، والسؤال: هل يقبل النظام السوداني حلاً لهذه الإشكالية أن يتنازل عن جزء من سلطاته ويشارك صادقًا القوى السياسية الأخرى الموجودة على الساحة السودانية ليتضامنوا جميعًا لإخراج السودان من هذه الأزمة.

كلمة أخيرة، لقد عرضت ثلاثة تحديات، وربما توجد تحديات أخرى لا أعرفها أو لم أذكرها، لكن من المهم للغاية في المرحلة القادمة أن يواجه السودان بشجاعة وشفافية مسألتين محوريتين في مستقبله، أولاً الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستأتي بعد حوالي عام ونصف، ثم حق تقرير المصير للجنوب الذي سيتم في عام ٢٠١١.

هاني رسلان:

نشكر الدكتورة إجلال رأفت التي لخصت في اقتدار شديد أهم الملامح الحقيقية للأزمة السودانية والتطورات والمراحل العديدة التي مرت بها، انطلاقًا من فكرة أساسية ومحورية غاية في الأهمية وهي أهمية أن يسعى الفرقاء في السودان إلى تجاوز الوضع الحالي من خلال التركيز على المشترك فيما بينهم، وأخذ فكرة المواطنة وقبول الآخر بقدر أكبر من الجدية وبشكل حقيقي.

وتتجلى أهمية هذه الندوة في حضور الأستاذ الفاضل إدريس سليمان الوزير المفوَّض بالسفارة السودانية، أيضًا معنا الأستاذ وليد السيد ممثلاً عن حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان، والدكتور جرمينو ماكوين مدير مكتب الاتصال لحكومة جنوب السودان، والأستاذ ميرغني مساعد ممثلاً عن الحزب الاتحادي الديمقراطي ومساعد الأمين العام.

أود قبل فتح باب النقاش التحدث عن مفهوم متعلق بالتنمية في وادي النيل، وهذا المفهوم طُرح في مصر هذا العام ونوقش في كثير من حلقات النقاش المستفيض حول رؤية جديدة لشراكة إستراتيجية جديدة بين مصر والسودان، في إطار شكل جديد للعلاقة بين مصر والسودان، وكلنا يعرف أن الشكل القديم الذي كان قائمًا أيام الرئيسين النميري والسادات كان يقوم على التكامل، لكن التكامل الآن قد أصبح آلية قديمة عفا عليها الزمن، لم تنجز الأهداف المطلوبة منها، وارتبطت الآن بمحمولات سلبية متعلقة بعدم القدرة على الإنجاز. وقد اختلف الوضع في السياسة السودانية الآن، وكما أشرنا توجد إعادة صياغة وإعادة هيكلة تقتضي نظرة أشمل للعلاقة بين مصر والسودان، وهذا الطرح يتحدث عن شراكة إستراتيجية بين البلدين، وهذه الشراكة كاسم له مدلولات جديدة تتضمن الشراكة بين البلدين، تتضمن الندية والمساواة المطلقة لأن الشراكة تعني أن يكون الأطراف أندادًا ومتساوين. وهذا ربما يعالج بعض السلبيات التي ربما يرى السودانيون بعضها من حيث إن أية علاقة قوية بين مصر والسودان تُدار لصالح مصر لأنها الطرف الأقوى وباعتبارها أكثر قِدَمًا وعراقة من السودان.

وهذه الشراكة في الحقيقة تقوم على محورين أساسيين، المحور الأول اقتصادي والمحور الثاني أمني، والمحور الاقتصادي يعني أن البلدين بينهما حالة تكامل نادرة للغاية، وأن ما تحتاجه مصر موجود في السودان وما يحتاجه السودان موجود في مصر، وبالتالي فإن حالة التكامل النادرة هذه لا تحتاج إلى

أكثر من إرادة سياسية توفر غطاءً رسميًّا وقانونيًّا للحركة. والحركة في الشراكة تقوم باختلاف التكامل الذي يقوم على علاقات بين مؤسسات بين دولتين، فالشراكة تقوم على مفاهيم حرية الحركة لرءوس الأموال وللسلع وللأفراد بين البلدين، والأساس القانوني لهذا المفهوم موجود بالفعل في اتفاقية الحريات الأربع بين البلدين. أما المحور الأمني فهو يعني أن العلاقة بين مصر والسودان أساسية وجوهرية لكلا البلدين من ناحية الأمن القومي الشامل، كما رأينا في مصر في عام ١٩٦٧ حينما استُقبل الرئيس جمال عبد الناصر في الخرطوم استقبالاً شعبيـــًّا حافلاً وهائلاً قدم لمصر مساندة غير مسبوقة في هذه الأزمة، أيضًا، نقلت مصر جزءًا كبيرًا من قواتها الحربية والجوية إلى الخرطوم لأنها عندما ضُغطت في الشمال من العدو الإسرائيلي، لجأت إلى عمقها الطبيعي في وادي النيل في السودان.

كمال إسحاق مهنا:

أود أن أسأل: ما هي مشكلة دارفور بالضبط؟ دائمًا ما يحدثنا الإعلام عن المذابح والإبادة الجماعية وضرب السكان بالطائرات وإهدار حقوق الإنسان ... إلى آخره، وذلك كله دون أن نعلم ما هي بالضبط مشكلة دارفور؟ وما إذا كانت عدم قبول الآخر أم نقص الموارد المائية أم وجود موارد النفط والذهب وغيرهما؟

وسؤالي الثاني عن الريجيونياليزم، وما إذا كان يمثل خطرًا على الموارد المائية لمصر وبالتالي الأمن القومي المصري؟

سهام درويش:

إن تبادل الزيارات بين مصر والسودان بالدعوات الشخصية هام جدًّا لمعرفة البلدين بعضهما البعض، وأرجو أن يتم التركيز على ذلك في الفترة القادمة من قِبَل السلطات المختصة.

إنعام حسين جمعة (باحثة بالمركز المصري):

إن الاتجاه العام هو الاتحاد وإزالة الحدود السياسية وليس التقسيم الذي أشار إليه السفير الدكتور بشير البكري، فما تعليقه على ذلك؟ كما أسأل عن تفاصيل أكثر لمشكلة دارفور واتفاقية نيفاشا.

سعيد حسن زلط:

ما الفرق بين نظام الريجيونياليزم والاتحاد الفيدرالي والاتحاد الكونفيدرالي بعيدًا عن شبح التجزئة والانقسام والتفكك والكانتونات؟

متى يتم تنفيذ التكامل الاقتصادي بين جمهورية مصر العربية وبين جمهورية السودان العربية. إن لدى مصر العمال والمهندسين، والسودان لديه ٣٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة، بخلاف مساهمات التحويل من السعودية ودول الخليج وغيرها بدلاً من الاستثمار الزراعي العربي في كندا وكاليفورنيا والبرازيل، وضرورة إنشاء الميناء السوداني البحري في محافظة مرسى مطروح، كما توجد ضرورة قصوى لإنشاء قناة فضائية سودانية للتعريف بالسودان، وضرورة عودة إذاعة السودان من القاهرة. ويوجد ١٨ ألف كيلومتر مربع تمثل مثلث حلايب وشلاتين المصريتين بمنطقة جبل علبة حتى خط عرض ٢٢ جنوبًا، وأقترح حل هذه القضية التاريخية منذ ١٨٩٩ إما بالتحكيم الدولي مثل طابا أو بالمفاوضات. ونحن نحذر من المؤامرة الأمريكية الإسرائيلية الإثيوبية لتجفيف بحيرة ناصر ومنع المياه عن السد العالي لخنق الشعبين المصري والسوداني، وكذلك عدم التزام دول حوض النيل بمعاهدتيْ ١٩٢٩ و١٩٥٩ لإجبار مصر على توصيل ترعة السلام لإسرائيل.

وتوجد ضرورة قصوى لجمهورية مصر وجمهورية السودان لإنشاء قناة جونجلي ١ وقناة جونجلي ٢ وبحر الغزال ونهر البارو للاستفادة من ٢٥ مليار متر مكعب ضائعة في جنوب السودان، ولقد وصل آلاف المرتزقة من الشركة الأمريكية "بلاك ووتر" لتدمير كل المشروعات المائية في دول حوض النيل ضد مصر والسودان ومحاولاتها لضرب السد العالي بالصواريخ الإسرائيلية كما طالب بذلك الكنيست، وإننا نحذر من شبح التقسيم البغيض لفصل السودان الشمالي المسلم العربي عن الجنوب السوداني الوثني وضرورة التواجد المكثف لرجال الأزهر في جنوب السودان.

أشرف الخولي (طبيب بشري):

لا أفهم كيف تدفع الريجيونياليزم في اتجاه الوحدة؟

هاني رسلان:

من الواضح أن الاتجاه العام يحبذ الوحدة، وهذا لا يتنافى في الوقت نفسه مع إقرار حقوق المواطنة لكل أبناء السودان على اختلاف انتماءاتهم وهوياتهم على قاعدة من المساواة التامة بعد اعتراف بالخصوصيات الثقافية المتعددة في السودان، وهي مصدر ثراء في الحقيقة بدلاً من أن تكون دافعًا إلى التفرقة.

ميرغني مساعد (مدير المركز العام لحزب الاتحاد الديمقراطي):

إن الحديث الذي يُقال واضح وصريح حول مستقبل السودان، وإذا لم ننتبه إلى أهميته فإننا سوف نفقد السودان كله. والتجزئة التي حدثت كانت نتيجة مباشرة للموافقة على اتفاقيات نيفاشا حقنًا للدماء على الرغم مما يعتري الاتفاقية من قصور شديد، لكننا وافقنا عليها لإيقاف نزيف الدماء

المستمر منذ عام ١٩٥٥ أي منذ حركة التمرد المعروفة، وأرجو أن نسعى جميعًا حكومة ومعارضة ومجتمعًا مدنيًّا إلى أن نصل إلى أن يكون السودان أو لا يكون، وقد دعونا المجتمع المدني والأحزاب السياسية الوطنية المعروفة إلى مؤتمر جامع منذ فترة طويلة، ومُدت الأيادي إلى الحكومة القائمة في السودان لتنـــزل إلى الأحزاب السودانية القائمة لنتفق جميعًا على مستقبل السودان، وكان من الممكن أن يُخرج هذا المؤتمر السودانيين من هذه الأزمة.

المسألة الثانية أننا دعونا إلى مؤتمر دارفوري-دارفوري لحل هذه الأزمة، وهذه من أقل المطالب، و لم يُسمع صوتنا بعد، وأرجو من الحكومة القائمة أن تلتفت إليه، وذلك لأن التدخلات الأجنبية التي تجري الآن في السودان والتقسيمات التي تجري تقود السودان إلى ألا يكون.

وأعتقد أن السودان من الممكن أن يكون دولة فيدرالية كما هو الحال في ألمانيا وفي سويسرا، وقد عُرف هذا النظام في دول كثيرة حيث توجد حكومة مركزية، وفي النظام الألماني على سبيل المثال توجد حكومات إقليمية تشترك في الحكومة المركزية بنسب متفاوتة حسب تعداد السكان وحسب النسب المعروفة.

وعن الجامعات السودانية التي أشار إليها السفير بشير البكري في حديثه، أقول إن الجامعات السودانية كانت من أعرق الجامعات في العالم، وكانت جامعة الخرطوم تمنح شهادات معترَفًا بها في جميع أنحاء العالم. إن ما يجب التركيز عليه هو الحكومات القهرية التي قامت بتغيير السلم التعليمي عدة مرات، وأصبحت الجامعات الموجودة في السودان الآن جامعات تجارية واستثمارية ولا قيمة لها بالنسبة للجامعات العالمية. ولا يحظى هذا الكم من الجامعات بعضوية اتحاد الجامعات العالمية في براج.

وبالنسبة للحديث عن مياه النيل، وحتى لا ندخل في مزايدات مع مصر أو غيرها من الدول، توجد اتفاقيات معروفة ومدروسة نستطيع أن نتعامل بها في المستقبل. كذلك الأمر بالنسبة لموضوع حلايب والذي نتمنى أن يسعى للتحكيم الدولي العادل، ونحن نسعى إلى وحدة وادي النيل منذ الخمسينيات، ولا يوجد في هذه الحالة فرق في أن تكون حلايب مصرية أو سودانية.

هاني رسلان:

فيما يتعلق بمياه النيل، أقول إن المبادرة الحالية تقوم على بناء هيكل قانوني وسياسي جديد لاستهلاك مياه النيل بين دول حوض النيل مع تحقيق التوافق بين هذه الدول، بمعنى أنه في المستقبل ستكون الموارد الحالية لنهر النيل غير كافية، وتسعى المبادرة إلى إيجاد موارد إضافية، وأن يتم اقتسام هذا العائد بالتوافق بين كل دول حوض النهر بديلاً عن الصراع والحديث عن الحصص القديمة لأن هذه الحصص غير كافية للاستهلاك القائم، فبدلاً من الانشغال بالماضي علينا بالتطلع للمستقبل وتوفير الهدر الهائل الذي يحدث في هذه المياه واقتسام هذا التوفير.

وفيما يتعلق بحلايب، فإن هذه المنطقة كانت منطقة تكامل مشترك بين مصر والسودان، وهي منطقة تقع تحت السيادة المصرية بشكل كامل لا يحتمل اللبس طبقًا لاتفاقية ١٨٩٩، لكن الأزمة الحالية نشأت بسبب قيام نظام الإنقاذ الحالي بإعطاء حقوق امتياز للتنقيب في المياه الإقليمية لحلايب لشركات إيطالية وأوروبية دون التشاور مع الجانب المصري رغم أن الاتفاق يقتضي بأن هذه منطقة تكامل مشتركة، بمعنى أن مصر كانت تُبدي مرونة كبيرة في هذا الإطار، لكن أرجو ألا تحتل هذه القضية حيزًا كبيرًا من النقاش، لأن السودان الآن إذا كان قد منح إقليم جنوب السودان حق تقرير المصير، قد ينفصل في عام ٢٠١١ وهذا حقه طبقًا لاتفاقية نيفاشا، فيجب أن يكون لدينا أفق أوسع في التعامل مع هذه القضية في إطار تكاملي وليس في إطار التنازع بين البلدين.

أحمد أبو زيد (أستاذ الأنثروبولوجيا – كلية الآداب جامعة الإسكندرية):

أرحب بالصديق القديم الدكتور بشير البكري الذي أعرفه منذ خمسينيات القرن الماضي، وقد كان أول من لقيته في أوكسفورد وهو الذي قدمني إلى أصدقائنا المصريين. وأريد أن أتحدث من واقع تجربتي في جنوب السودان كمتخصص في الأنثروبولوجيا، وأعتقد أنني من المصريين القلائل الذين أتيحت لهم الدراسة المركَّزة بين قبائل الدنكا وغيرها من قبائل جنوب السودان، ويدفعني هذا إلى السؤال: كيف يمكن إيجاد التكامل ليس فقط بين شعوب حوض النيل بل وبين جنوب السودان وشمال السودان؟ وذلك لأن هناك فاصلاً سحيقًا بين الاثنين.

ويتميز جنوب السودان بمساحات شاسعة وثروات طبيعية ضخمة يمكن أن تكفي السودان كله مع إتاحة الفرصة للتصدير، ومنذ التسعينيات ظهرت مشكلة البترول التي كان من المفروض أن تؤدي إلى تنمية السودان التي تؤدي بدورها إلى التماسك والتكامل بين الشمال والجنوب، لكن أدى اكتشاف البترول إلى قطيعة بين الشمال والجنوب نظرًا لحرمان حكومة جنوب السودان من الإشراف على منابع النيل، ومن إنشاء معامل لتكرير البترول في الجنوب. والمشكلة التي تقابلنا هي: كيف يمكن أن تؤدي التنمية الاقتصادية إلى إنهاء الصراع بين الشمال والجنوب؟

وقد تحدثنا كثيرًا اليوم عن الأوضاع السياسية والاقتصادية، إلا أنني أعتقد أن الأساس الاقتصادي هو الأساس القوي الذي يقوم عليه التكامل. وكان جنوب السودان دائمًا منطقة زراعية، وقد شاهدت بنفسي الثروات الزراعية الطبيعية هناك، والسؤال هو: كيف يمكن إحياء المشروعات الزراعية في الجنوب بدلاً من الاعتماد الكلي على البترول؟ هناك مشروع صناعة السكر ومشروعات حفظ الأغذية ومشروع الشاي ومشروعات التصنيع الزراعي وغيرها من المشروعات التي أعتقد أنها لابد أن تجد اهتمامًا ليس فقط من حكومة جنوب السودان ولكن من حكومة الخرطوم أيضًا، لأن ذلك سوف يرفع من المستويات الاقتصادية والمعيشية ويساعد على التنمية مما يؤدي إلى التكامل بين الشمال والجنوب.

والسؤال الأخير الذي أود أن أطرحه هو: ما دور البنك الدولي في التنمية؟ إن آخر ما عرفت هو أن البنك الدولي منح جنوب السودان ٧٥٠ ألف ناموسية !! كما يمنح بعض الكتب المدرسية، لكن لا يوجد أي مقترح لإنشاء عيادات أو مدارس، فما هو دور البنك الدولي في التنمية في جنوب السودان؟

هاني رسلان:

نشكر الدكتور أحمد أبو زيد على هذه المداخلة القيمة التي لمست بعمق جوهر قضية الخلاف أو الصراع في السودان، والتنمية في الحقيقة هي الأساس في إنهاء هذه الحروب وأيضًا أساس للتكامل في السودان.

السيد مصطفى (طبيب ورئيس مجلس إدارة مستشفى الإسكندرية):

أتحفظ على ما طرحه الدكتور بشير البكري عن قضية الريجيونياليزم في السودان، وأتساءل: ألا يسهِّل ذلك التدخل المغرِض من خارج القطر والقارة؟

نادية السيد الشاذلي (أستاذة جامعية وعضو المجلس المصري للعلاقات الخارجية وعضو المعهد الملكي للشئون الدولية وعضو المعهد الملكي لدراسات الدفاع والأمن بالمملكة المتحدة وعضو مجلس إدارة المعهد البريطاني لدراسات الشرق الأوسط):

بعد إنشاء أكثر من مائة قاعدة عسكرية في منطقتي الخليج وبحر قزوين الغنيتين بالنفط والغاز للسيطرة على منابعها، قررت الولايات المتحدة إنشاء "أفريكوم" بمعنى مقر لقيادة إفريقيا على غرار "سينتركوم" أو مقر القيادة المركزية، وذلك ليمتد نفوذها على منطقة الشرق الأوسط عدا إسرائيل إلى جانب الجمهوريات الجنوبية للاتحاد السوفييتي الأسبق للسيطرة على منابع نفط إفريقيا، وهنا أتساءل: ما هي الرؤية المستقبلية للدكتورة إجلال رأفت في ضوء دخول الصين عن طريق إنشاء مشاريع البنية التحتية في إفريقيا؟ وكذلك دور أمريكا، ومن الذي سيكسب: دخول أمريكا عسكريًّا في قارة إفريقيا أم دخول الصين اقتصاديًّا بمشاريع البنية التحتية؟ كما أسأل السفير بشير البكري: هل ينوي السودان الشقيق السماح بإنشاء قواعد عسكرية أمريكية على أراضيه؟

سمير عليش:

عندي تعليق على "الريجيونياليزم" له صله بالتراكم المعرفي فى إدارة المجتمعات باستخدام معطيات الثورة المعلوماتية وشبكة الإنترنت التي تتيح الربط المباشر والسريع بين كافة وحدات قطاعات الدولة المركزية وبينها وبين الإدارات المحلية وعلى كافة المستويات. فقد نجح فعلاً

الريجيوناليزم في عدة مناطق في العالم، وأضرب المثل بماليزيا، إن فكرة إدارة التعدد الثقافي فى وطن ما تقوم فى الأساس على الربط بين الترابطات المجتمعية الأفقية والترابطات المجتمعية الرأسية. فيجب أولاً أن يكون هناك اعتراف بأن هناك تعددًا في الترابطات المجتمعية الرأسية (إثنية، دينية، طائفية، ...إلخ)، وفي الوقت نفسه يجب العمل على تشجيع وتوفير حرية تكوين ترابطات مجتمعية أفقية "أحزاب، اتحادات، نقابات، ... إلخ".ففي ماليزيا يوجد مجلس يضم السلاطين وحكام للقوميات والإثنيات المختلفة (الممثلين للترابطات الرأسية)، وفي نفس الوقت توجد حكومة ومجتمع مدني يقومان على دمج كل هؤلاء عبر ترابطات أفقية "أحزاب، جمعيات، ... إلخ".عندي أيضًا سؤال هو: هل يمكن التطلع إلى قيام مكتبة الإسكندرية بعقد مؤتمر لمناقشة أساليب إدارة التعدد الثقافي داخل الأوطان العربية وعبر العالم العربى كله، لأن هذه ليست مشكلة السودان فقط ولكن مشكلة العديد من الدول العربية الأخرى.

هاني رسلان:

لقد أخذ الدكتور سمير عليش القضية إلى إطار أوسع وأكثر شمولاً، لكنها في الحقيقة قضية شائكة ومعقدة لأنه في السودان، تمخض عن اتفاقية نيفاشا وجود الإقليم الجنوبي الذي تسيطر عليه الحركة الشعبية بصلاحيات شبه مطلقة سياسية واقتصادية وأمنية، وتنحو دارفور نحو المطالبة بنفس الصلاحيات، وهذا يترتب عليه أيضًا مطالبات في الشرق وفي أقصى الشمال وفي الوسط، لكن السؤال الأساسي المطروح، هل إذا تم ذلك سوف تنتهي مشكلات السودان والأزمات فيها؟ أعتقد أن هذا غير وارد على الإطلاق، ولن يؤدي إلى إنهاء الصراع، ولكن إلى نقله إلى الأقاليم لكي يدور مرة أخرى هناك على مستويات. وفي دارفور، سوف نجد صراعات بين قبائل ذات أصول عربية وأخرى ذات أصول إفريقية، وبين القبائل وبعضها البعض في هذين القسمين الكبيرين وداخل كل قبيلة بين هذا البطن أو ذاك، بالإضافة إلى التعدد الهائل لمستويات السلطة وإهدار الموارد ونقصان الكفاءة لأن السودان ليس سويسرا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا، وبالتالي، فإن المسار الحالي يعكس عملية التكامل التي كان من الممكن أن تنطلق بعد أن توفر للسودان العنصر الغائب في معادلة الطاقة، لكنها عكسته إلى مسار آخر باتجاه التجزئة وتكريس هذه التجزئة عبر نصوص دستورية، وفي الأغلب، ستكون العلاقات بين كل هذه الكيانات علاقات تنافسية وصراعية، وداخل كل كيان، وهذا رأيي الشخصي والأمر مطروح للنقاش.

وليد السيد (ممثل حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان):

إنني أتحفظ قليلاً على ما ذكرته الدكتورة إجلال رأفت، إن الحديث عن الحكومة السودانية ليس هو الحديث عن حزب المؤتمر الوطني وحده، فنحن شركاء مع الحركة الشعبية ومع جزء من

الحزب الاتحادي، والآن نحن نؤكد على وجود حكومة وحدة وطنية. أما الأمر الثاني الذي أتحفظ عليه فهو أن التقارير الواردة عن الدول الفاشلة وذكر السودان من بينها هي في الأساس تقارير من معاهد مدسوسة ليس عندها البعد السياسي الأكاديمي. أما الأمر الثالث، فهو الخاص بالقوات الدولية، والتي تمت بعد اجتماع ثلاثي تم في التاسع من إبريل في أديس أبابا بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والحكومة السودانية، والذي نص على وجود الحزمة الثالثة وهي القوات ذات الدعم الثقيل، وقد وقفت الحكومة السودانية موقف من يطلب الإيضاح، وعندما تم تقديم الإيضاحات وافقت على العدد المطلوب على أن تكون هذه القوات إفريقية، وهي على موقفها الثابت بأنه لا مجال للقوات الدولية على غرار القرار السابق الذي يدعو إلى انتقاص السيادة السودانية.

أيضًا، إن الاتفاقيات التي تمت كحل لجزء من المشكلة السودانية لم تبدأها الحكومة، بل بدأها مولانا الميرغني في عام ١٩٩٨ ومنها اتفاقية كوكادام وغيرها، وإذا كانت الاتفاقيات الحالية تحل مشكلات جزئية مثل دارفور أو الحركة الشعبية في نيفاشا فهي أمر طبيعي، وهي أفضل من إطلاق الرصاص.

وعن الدور الخارجي للسودان، أقول إن مصر لها دور كبير في هذا الأمر، ونحن ضد أن تتدخل الولايات المتحدة في المنطقة لتفتت هذه الأمة التي نحن جزء منها، وقد قامت مصر بدور الوسيط بين جميع المختلفين في السودان، وهي الدولة الوحيدة التي فتحت حضنها لكل الأحزاب السياسية التي تمثل مختلف التيارات التي يمكن أن تلعب دورًا مع مختلف القوى السياسية الشعبية وأن تغلق هذا الباب الذي يريد أن يفتت وحدة السودان، وأعتقد أن السودانيين مؤهلون للاتحاد وسد الجدار الذي يدخل منه الهواء من العالم الخارجي والذي يمنع اتحادهم الذي سيحدث بإذن الله.

هاني رسلان:

لقد نبهنا الأستاذ وليد السيد إلى أهمية أن يكون الدور المصري في السودان أكثر فعالية وأكثر مبادرة مما هو حادث الآن، لأنه – كما ذكر – وهو بالتأكيد طرف سوداني على علم بكثير من التفاصيل، فإن مصر هي الطرف الوحيد في هذه المنطقة – وربما بين كل الأطراف الموجودة على الساحة السودانية – الحريص على وحدة واستقرار وأمن السودان من منطلق إستراتيجي لأن هذا أيضًا يصب في صالح الأمن القومي المصري بمفهومه الشامل. وفي الحقيقة، إن الطرح الوحدوي والحفاظ على الوحدة والتماسك في السودان في صالح كل المواطنين لأن التجزئة لها مساوئها وعيوبها وسلبياتها والتي ستعم على كل أبناء السودان في الشمال والجنوب والشرق والغرب.

حماد عيسى (رئيس المجلس الاستشاري لرابطة جبال النوبة العالمية):

نحن سعداء بالحديث عن العلاقات بين مصر والسودان، ونتطرق إلى أزمة السودان التي يحاول الجميع أن يضعوا حلولاً لها، وأتخيل أن مشكلة السودان هي عدم قبول الآخر، لكن في إطار التكامل بين مصر والسودان، فإن مصر تحتاج أيضًا لضمان استقرارها إلى التكامل بين الجنوب والشمال، بمعنى أن تكون هذه المسألة لها الأولوية ثم بعدها يأتي التكامل بين مصر والسودان.

هاني رسلان:

إن التكامل الذي تحدث عنه الدكتور أحمد أبو زيد بين الأطراف المختلفة في السودان لا يتعارض مع التكامل بين مصر والسودان والشراكة الإستراتيجية بينهما، لأن جوهر الأزمة في السودان هو عدم اكتمال مشروع الدولة الوطنية، والذي كان له أسباب هيكلية وموضوعية في الواقع السوداني لم تستطع الحكومات الوطنية المتعاقبة تجاوزها أو التغلب عليها لأن هناك أزمة في التواصل بين الجهات المختلفة في السودان، وقد وقف ذلك حائلاً بين إنشاء سوق واحدة متكاملة تساعد على التثاقف والتواصل بين الأقطار المختلفة، إن فكرة السوق الواحدة هي الأساسية لقيام الوطن الواحد المشترك، وبالتالي بقيت الكيانات المختلفة داخل حدودها الثقافية والاقتصادية دون أن يحدث نوع من التواصل، إن السودان بحاجة إلى تواصل قوي وهو ما يحدث الآن بين الشمال والجنوب، وأيضًا التواصل بين السودان ومصر في إطار حرية الحركة للسلع والأفراد ورءوس الأموال بهدف إقامة كيان اقتصادي مشترك سقفه الأعلى عملة موحدة وجواز سفر موحد، مع الاحتفاظ بسيادة النظم السياسية على حدودها القطرية.

ويجب التنويه إلى أن دول حوض النيل سوف تكون إحدى عشرة دولة بدلاً من عشر دول وقد تستمر المفاوضات بهذا الشأن لأن هناك إرادة سياسية مشتركة في حوض نهر النيل للتواصل والتعاون بديلاً عن الصراع، خاصة أن هناك كميات هائلة مهدرة في حوض نهر النيل.

هدى سالم:

لماذا لا تكون هناك خطوط سكك حديدية بين مصر والسودان؟

هاني رسلان:

إن هذا هو أحد آثار الاستعمار البريطاني الذي وضع سكة حديد بتفاصيل فنية في مصر تختلف عن السودان لمنع التواصل بينهما، كما قام بوضع قانون المناطق المغلقة لعزل جنوب السودان عن شماله مما نشاهد أثره الآن.

أحمد السيد محمد (طالب في كلية الصيدلة):

أود التعليق على ما قاله الدكتور بشير البكري والدكتورة إجلال رأفت في نقطة مشتركة في حديثيهما، فقد قال الدكتور بشير البكري إن التنوع الثقافي يمثل مشكلة حالية في السودان، كذلك ذكرت الدكتورة إجلال رأفت في التحدي الأول من التحديات التي ذكرتها أن الانتماءات العرقية مشكلة، وفي رأيي أن المشكلة ليست في التنوع الثقافي ولا في الانتماءات العرقية، لو رجعنا إلى التاريخ سنجد أن التدخلات الخارجية الحالية هي التي تمثل المشكلة، ولو نظرنا إلى السودان منذ خمسين عامًا فسنجد التنوع الثقافي والاختلاف العرقي موجوديــْن، وأود أن أنقل رؤية بعض الاتجاهات التي ترى أن نشأة الصراع في السودان وخاصة دارفور سببه تدخل خارجي قام على أساس إحداث حرب عقائدية وإثارة الفتن والنــزاعات العقائدية. وبين يديّ مقال يتحدث عن التاريخ الإسلامي لدارفور، ويروي عن السلطان علي بن دينار الذي أنشأ "أبيار علي" في المدينة والذي أنشأ مصنعًا لتصنيع كسوة الكعبة، ويبدأ المقال في سرد تاريخ دارفور وأن كل ما يحدث فيها الآن نتيجة للتدخل الخارجي.

والتحدي الثاني الذي أشارت إليه الدكتورة إجلال رأفت هو سلامة الأسس لبناء دولة وعدم تهميش الآخر، وأنا أتفق مع هذه الفكرة تمامًا، ولو لم تهمِّش الحكومة المركزية الآخر الذي يتكون من كل الأطياف ما ظهرت هذه المشكلات الحالية.

توماس أندريا (من السودان):

لقد بدأ حفر قناة جونجلي ثم توقف بعد ذلك، وسؤالي: هل الأفضل الاستمرار في حفر هذه القناة أم يستمر التوقف؟ وذلك لأن هناك آراء قالت إن هذه القناة بها ضرر شديد للشعب السوداني، وكنت أود أن أعرف مدى الضرر من هذه القناة إذا استمر حفرها؟

هاني رسلان:

توجد آراء كثيرة مكتوبة حول قناة جونجلي بأيدي قادة من جنوب السودان كانوا يرون أن ما حدث من لغط حول هذه القناة سببه بعض الصراعات الداخلية في جنوب السودان، وهناك إشاعات مغرِضة تقول إنها تهدد بعض المصالح الجنوبية لأسباب داخلية وصراعات قبلية في الجنوب، لكن القناة في مشروعها الأساسي تتماشى مع مصالح المنطقة والتداعيات البيئية حول هذه القضية، وهي في صالح مصر والسودان لأن عائد القناة يُقتسم مناصفة بين البلدين والتكاليف مدفوعة بالكامل من خارج السودان، وبالمناسبة يبلغ طول قناة جونجلي ٣٦٠ كيلومترًا، وتبلغ كمية المياه بها ٤ مليارات متر كعب، وقد قام الراحل جون جارانج بإعداد رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الولايات المتحدة الأمريكية عن قناة جونجلي.

تامر صلاح الدين (محرر بجريدة الفجر):

كان الدكتور بشير البكري في السلطة، فكيف تفكر السلطة العربية في قضايا الحياة أو الفناء والوضع المأساوي في العالم العربي؟

عادل إبراهيم (عضو اتحاد الكُتَّاب):

إن السودان هي جوهرة إفريقيا وكانت مع مصر تمثل المحور الرئيسي الذي يقود التنمية في القارة كلها، والسؤال هو: هل النظام القائم حاليـــًا في السودان قادر على العبور بالسودان إلى بر الأمان وإلى وحدته وإلى تكامله مع وادي النيل؟ أيضًا، ما معنى تقييد القيادة المركزية الأمريكية لإفريقيا في الوقت الحالي؟ كذلك، أود التعليق على موضوع حلايب وشلاتين، وأؤكد على أن الشعبين المصري والسوداني هما في الواقع شعب واحد، ولم يكن الشعب المصري يريد شيئًا من حلايب وشلاتين، لكن النظام السوداني بقيادة الترابي تعاون مع النظام الثوري في إيران وكانت توجد توترات في المنطقة وأصبحت السودان مأوى للجماعات المتطرفة، لذا كان لزامًا على مصر إغلاق جميع حدودها بما فيها حلايب وشلاتين اللتين كانت مصر تتركهما تحت الإدارة الأمنية للسودان، واضطرت لإغلاقهما عندما تغيرت الأوضاع.

أود أيضًا أن أسأل عن العلاقات الخاصة بين مصر وجنوب السودان، وما معنى وجود علاقات خاصة تحديدًا بين مصر والمنطقة الجنوبية في السودان؟

هاني رسلان:

إن الإشارة إلى العلاقات الخاصة بين مصر والسودان، كان الدكتور بشير البكري يقصد بها أن مصر منفتحة على كل مكونات المجتمع السوداني على قدر المساواة، ومنذ أيام الرئيس السادات، قدمت مصر بشكل خاص منحًا لطلاب جنوبيين للدراسة في مصر، وهناك فرع لجامعة الإسكندرية وافق على إنشائه الرئيس مبارك في جنوب السودان، كما أن هناك مجهودات من وزارة الزراعة المصرية هناك، وهذا جهد مهم وإيجابي ومطلوب لمساعدة التنمية في جنوب السودان لتشجيع الأشقاء في الجنوب على البقاء في إطار السودان الواحد الكبير، لأن هذه هي مصلحة السودان وبالتالي مصلحة مصر، وهذا هو المقصود بالعلاقة الخاصة بمعنى وجود علاقة من التواصل والتعاون في إطار الدعم المصري لوحدة السودان وليس أي معنى آخر.

فارمينا منار (مندوب مكتب اتصال حكومة جنوب السودان بالقاهرة):

يؤسفني أن يكون هناك من لا يزال يسأل عن علاقة مصر بجنوب السودان، أنا ثمرة من ثمار مصر، تعلمت في جامعة عين شمس وتخرجتُ فيها، وحاليـــاً أعمل مندوبًا لحكومة جنوب السودان في مصر، واليوم في حكومة جنوب السودان ما لا يقل عن سبعة وزراء تخرجوا جميعًا في الجامعات المصرية، ورئيس مجلس الشعب في الجنوب خريج جامعة الزقازيق. إن ثمار مصر قد أينعت، وقد لجأ السودانيون إلى مصر لأنها بلدهم، ولو كانوا انفصاليين للجأوا إلى جنوب السودان، لكنهم لجأوا إلى شماله. وقد أرسلت حكومة جنوب السودان مندوبها لمصر لتحقيق التواصل، لا نريد مجرد تمثيل عن حكومة جنوب السودان، بل نريد أن نكون موجودين مثلنا في ذلك مثل كل الأحزاب الموجودة. وحتى عام ١٩٥٣، لم نكن موجودين في اتفاقية الانفصال السوداني لاستغلال السودان، لكن حاليـــاً، أصبح لنا وجود في مصر، وآسف لمن قال إن السودان دولة عربية، إن السودان ليست دولة عربية بل إفريقية، وهي دولة في طور النمو، ونحن لم نتفق بعد على الشكل الذي يجب أن تصبح عليه السودان. وبناء على كل التحليلات الممتازة التي تفضل بها كل من الدكتور بشير البكري والدكتورة إجلال رأفت، أقول إن السودان يمر بمرحلة خطيرة، خاصة في ضوء الانتخابات القادمة في عام ٢٠٠٩، وأتساءل عما إذا كان عقد مؤتمر وطني يضم كل التيارات سينتهي بانتصار للتوجه الإسلامي؟ أم سينتصر التوجه العلماني؟ هل من الممكن إنقاذ السودان عن طريق وضع إستراتيجية أو نظام يشمل السودانيين جميعًا؟ إن السودان بالفعل مهدد بالتفتيت، ومشكلة دارفور هي أولى المشكلات التي توضح هذا الأمر، ونحن كحكومة جنوب السودان لدينا مبادرة من الرئيس سالفا كير تشكلت على أثرها لجنة تقوم بدراسة الأوضاع بين صفوف إخواننا في دارفور، وسوف تأتي هذه اللجنة إلى القاهرة غدًا لتجتمع مع الأعضاء لتقريب وجهات النظر المختلفة بهدف واحد هو حل مشكلة دارفور. لا يمكن أن يتمتع الجنوب بسلام ودارفور يئن وينـــزف، ونحن نحتاج إلى مزيد من النقاش من جميع الأطراف المختلفة، ولن يستطيع أحد منع جنوب السودان عن الانفصال أو عدم الانفصال في عام ٢٠١١ إذا كان التصويت في صالح أحد القرارين، ولكن هذا لا يمنع وجودنا في السودان الكبير، ونريد كسودانيين أن نحل قضايانا بأنفسنا، ومنذ خمسين عامًا ونحن نعاني، وقد فقدنا خلال هذه الأعوام حوالي ٦.٥ ملايين شهيد ماتوا في الجنوب، هذا بالإضافة إلى ما لا يقل عن ٦ ملايين مشرَّد في جميع أنحاء العالم، لقد قتلت السودان أبناءها وشردهم، لم يحاربها أحد، بل حاربت نفسها وأضرت بنفسها، إن السودان يعاني من مشكلة كبيرة لابد أن يسعى إلى حلها بمساعدة الشقيقة مصر التي كان ولا يزال لها الفضل على الشعب السوداني، ولابد أن نذكر أن أول قنصلية تم فتحها في الجنوب السوداني كانت القنصلية المصرية، واليوم يبلغ عدد القنصليات الموجودة ٢٧ قنصلية.

هاني رسلان:

نشكر الأستاذ فارمينا منار على مداخلته القيمة وعلى حرصه على الإبقاء على وحدة السودان، وبقاء جنوب السودان في إطار السودان الواحد الكبير. وأعتقد أن الأرقام التي ذكرها حول عدد القتلى في حرب الشمال والجنوب محل خلاف، ولكن هناك أرقامًا ضخمة في جميع الأحوال.

جاءتني ملحوظة مكتوبة حول ما ورد في إحدى المداخلات حول الاعتراض على وصف بعض الجنوبيين بالوثنيين، وأنا أتفق مع هذه الملحوظة، والدستور السوداني يقول "أصحاب كريم المعتقدات"، بمعنى أن هناك احترامًا للثقافات الخاصة في السودان، وكل السودانيين متساوون سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين أم من أصحاب المعتقدات الخاصة، وللجميع الاحترام الكامل والحقوق الكاملة. وطبقًا لآخر تعداد، تبلغ نسبة المسلمين في جنوب السودان ١٨% والمسيحيين ١٧% وأصحاب المعتقدات الخاصة ٦٥%.

بشير البكري:

أحب أن أشيد بدور الدكتور سمير عليش الذي كان وراء فكرة هذه الندوة، لأنه قبل أن نرى ثمار اتفاق نيفاشا وقبل أن يسود السلام في السودان، استطاع أن يجمع في مصر إخواننا من الجنوبيين خارج الجنوب، وبعيدًا عن قيادة السيدة ريبيكا أرملة الرجل العظيم جون جارانج الذي نفتقده اليوم في السودان، والذي نعتقد أنه لو كان على قيد الحياة لتغيرت أمور كثيرة، وكان اتصالي الأول بجون جارانج في القاهرة على عشاء، وقد رأيت المصريين يتكالبون على مصافحته وتقبيله فقلت له :

You are becoming now a leader of the Nile Valley and not only the South.

فرد علي بثقة قائلاً: You see, I am!

وكانت هذه الكلمة منه قبل المفاوضات، وكانت تدل على اتجاهه، ومن هنا تأتي تحيتي للدكتور سمير عليش الذي وضع البذرة الأولى لهذه الندوة في مصر، وكم لمصر من أفضالٍ علينا، وقد تحدث الكثيرون عن مصر قائلين إنها لم تفعل شيئًا سوى أن وضعت علمها في السودان، ولكن هل يعرف هؤلاء أن هذا العلم هو الذي تسبب في نشأة السودان الحديث، لأنه في ذلك الوقت لم يعامَل السودان كجزء من الإمبراطورية الإنجليزية ولكن كتابع لوزارة الخارجية المصرية، وهذا كله بفضل هذا العلم المصري الذي كان موجودًا بجوار العلم البريطاني، وتكررت الثورات في السودان وكانت كلها تطالب بحق تقرير المصير. ولايزال لمصر دور كبير جدًّا تؤديه في السودان، وللأسف استُبعدت في البداية، لكن لا تزال لها مكانتها الكبيرة والتي استعادتها في الجنوب وفي دارفور، ومن أجل هذا، أشيد بالعلاقات الخاصة بين إخواننا الجنوبيين وبين مصر، لأن البعض اعتقد أن هذه لعبة تلعبها مصر لكي تقرب الجنوب منها، لكنني أرفض هذا التفسير، إن مصر تفعل ذلك باسم السودان ووحدة

السودان لأننا نعتقد أن وادي النيل لا يشعر الجنوبيين أنهم أقلية ولا بأنهم أصحاب ديانة منفصلة عن الديانات الأخرى المكرَّمة، وأتمنى أن تستمر مصر في القيام بهذا الدور، ونرجو أن يأتي الوقت الذي يحدث فيه تكامل تام بين مصر والسودان وألا يكون أمرًا تكميليـــًا بل أساسيـــًا، وعندما تحدثت عن الريجيوناليزم أو الجهوية، كنت قبلها قد رجعت إلى مؤلفات كبار من تحدثوا عن التنمية مثل لورد ديزني وغيره، وهؤلاء جميعًا قالوا إن التنمية هي كرامة الإنسان أولاً، وكرامة الإنسان تبدو أولاً في جهويته وفي هويته، وإذا لم تبدُ بهذا الشكل، فلن تبدو أبدًا في وطنيته ولا في حكومته الفيدرالية.

إنني سعيد حقًّا بهذا النقاش التاريخي في ظل هذا الصرح المقدس، ولن نترك هذا المكان إلا إذا تركنا خلفنا الرغبة في تقديم رسالة لمكتبة الإسكندرية تدعو إلى احتضان كل المكونات الثقافية. إن مكتبة الإسكندرية هي منظمة ذات مكانة مهمة، ونحن نتمنى أن تكون منظمة للأكاديميين والمفكرين ولمن يريدون تقرير مصيرهم بأنفسهم، إن هذا هو الدور الذي يجب أن نؤكده.

أود أيضًا أن أشير إلى أنني ما تحدثت عن دارفور، ولكنني أحب أن أقول إننا لا نبرئ كل الحكومات وآخرها حكومة الإنقاذ من هذه المأساة الإنسانية، فالجميع مسئولون عن مشكلة دارفور، ويجب أن يحل أهل دارفور مشكلتهم بأنفسهم، لكن يجب أيضًا ألا ينسى الغرب أن بداية النـــزاع في دارفور كان بسبب الاحتباس الحراري الذي سببته أمريكا وأوروبا والذي أدى إلى الجفاف الذي أصاب هذه المنطقة والذي تسبب في تبعثر النسيج الاجتماعي الموجود فيها من ذوي الأصول العربية وغيرهم. وفي دارفور من الصعب جدًّا التفرقة بين أولئك وهؤلاء، لكن ما أود قوله هو أن هناك من يسعون إلى تضخيم موضوع دارفور سواء من الهولوكوست أو الجوجيل أو من الآلية الإعلامية الضخمة التي تذيع في اللحظة نفسها إلى مئات الملايين من البشر في العالم كله، وأنا لا أبرئ أحدًا بأي حال من الأحوال، نحن أخطأنا ولانزال نخطئ، لكننا في النهاية نرجو إلى أن نصل إلى حل في دارفور.

إجلال رأفت:

عن السؤال الذي جاءني عن سبب مشكلة دارفور، أضيف إلى ما ذكره الدكتور بشير البكري عن الاحتباس الحراري –وهو سبب مهم جدًّا– أسبابًا أخرى إلى جانب العوامل البيئية؛ لابد أن نعترف أنه توجد ثنائية عرقية في دارفور لا يجب أن نتحرج من الحديث عنها، إذ توجد قبائل عربية وقبائل إفريقية، كما أن هناك ثنائية في النمط الإنتاجي، فهناك رعاة وهناك مزارعون، وأغلب الرعاة من القبائل العربية وأغلب المزارعين من القبائل الإفريقية، وكان يوجد تكامل منذ وقت طويل بين أولئك وهؤلاء، وكان يوجد نظام معين اسمه الحاكورة أو الحواكير، والتي تعني قطعة من الأرض ملك مجموعة من الناس مثل دار مساليت ودار الفور وغيرها، وكان للعامل البيئي والتصحر وزيادة السكان والتدهور البيئي والاستخدام السيئ للغابات والحروب التي أدت إلى أن المزارعين لم يعودوا

يمارسون الزراعة ... كان لكل ذلك آثار سيئة أدت إلى ندرة الزراعة والمياه مما دفع القبائل العربية إلى الزحف على مناطق الجنوب، وهنا بدأ الاحتكاك يأخذ شكلاً أوضح بين الثنائية العرقية التي تمثل القبائل الإفريقية الزراعية والقبائل العربية الرعوية. وتوجد العديد من التدخلات من كل الحكومات ليس فقط من حكومة الإنقاذ لتسييس هذه الفروق مثل تسليح القبائل العربية من قِبَل الحكومة الديمقراطية الثالثة، كما قامت حكومة الإنقاذ بالتلاعب بالحواكير بغرض تغيير ديموغرافية مُلاَّك الحواكير، فتم استقطاع بعض الأجزاء من حواكير بعض القبائل الإفريقية ومنحها إلى بعض القبائل العربية التي لم تكن أصلاً تملك حواكير، وبالتالي أثار ذلك نوعًا من الاشتباك والنـــزاع الذي تولَّد عنه الجينجاويد الذين كانوا مجموعة من شباب القبائل التي حاولت الدخول إلى حواكير القبائل الأخرى دفاعًا عن نفسها وعن أرضها المغتَصبة، وتطور الأمر إلى مسألة سلب ونهب. هذا بالإضافة إلى هجوم بعض الحركات العسكرية على مطار الفاشر، وهو ما أدى إلى تصعيد الحرب، وبدأت الحكومة ترد بشكل أمني وعسكري بحت مع استعانتها بالجينجاويد وتسليحهم. إذن، إن الحكومات السودانية بشكل عام سواءً كانت العسكرية أو الديمقراطية شاركت في تسييس هذه الخلافات وبالتالي عمقتها. ثم جاءت التدخلات الخارجية للبناء على المشكلات الداخلية، وأنا من المدرسة التي تؤمن أن التدخلات الخارجية لا تخلق مشكلات، ولكنها تبني على مشكلات موجودة لم يستطع أهلها حلها.

ردًّا على الدكتورة نادية الشاذلي والحديث عن المنافسة الصينية الأمريكية، في رأيي، على المدى القصير، سيكون المكسب من نصيب أمريكا، ويظهر ذلك في المناورات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن بخصوص القرارات الخاصة بدارفور وبالسودان بشكل عام. إن الصين لا ترفض القرار الذي تطرحه الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها تمتنع عن التصويت لأن لها مصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون أهم من مصلحتها مع السودان، وبالتالي فهي تهتم بعمل توازنات. أما على المدى الطويل، فالاحتمال يختلف، لأن الصين لها مستقبل كبير في التجارة قد يهدد بعض المصالح الأمريكية والأوروبية، إن القوى الآسيوية بشكل عام تدخل بعمق في الناحية التحتية لهذه الدول النامية، وربما على مدى عشرين أو ثلاثين سنة سيكون لها شأن كبير.

وحول ما قاله الأستاذ وليد السيد عن الحكومة الوطنية، أقول إنني لا أوافق على فكرة وجود حكومة وطنية في السودان، لأن الشكل جميل ووطني لكن المضمون مختلف، فقد حدث الكثير من الخلافات داخل هذه الحكومة، وقد خرج أتباع مبارك الفاضل المهدي منها، كما هدد مولانا محمد عثمان الميرغني بمراجعة بعض المسائل المشتركة مع حزب المؤتمر الوطني، وهناك خلافات كبيرة مع

حكومة الجنوب، كل هذه المشاكل لا تؤدي إلى فكرة وجود حكومة وطنية، إن ما قصدته في حديثي عن الحكومة السودانية هو حزب المؤتمر الوطني باعتباره صاحب السلطة الفعلية في السودان.

أما عن وجود القوات الدولية، فقد سببت حكومة السودان الكثير من التخبط للمراقبين حول هذا الموضوع، ومنذ خمسة عشر عامًا وأنا أعمل في موضوع السودان فقط ، ومع ذلك لم أفهم أبدًا ما هو بالتحديد موقف الحكومة السودانية من وجود القوات الدولية على أراضيها، فهي توافق ثم ترفض ثم تعلن أنها لم تكن تقصد هذا التصريح أو ذاك ثم تعترض على إحدى الصياغات وهكذا.

آخر ما أود قوله سيكون حول التكامل، إنني من شدة حرصي على التكامل بين مصر والسودان أتفق مع من يقول إن الوقت ليس وقت التكامل، إن السودان لا يزال لديه مشكلات تكاملية داخلية عميقة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والسياسية، فكيف يمكن أن يتم تكامل بين مصر والسودان في الوقت الذي لا تزال فيه القوى المختلفة داخل السودان لا تعرف ماذا تريد؟ لابد أولاً أن يعرف السودانيون ماذا يريدون من بعضهم البعض، حتى يمكنهم معرفة أوجه التكامل التي يريدون أن تجمعهم مع مصر، لكن لو تم التكامل بين مصر والسودان وتفعيل الحريات الأربع، وذلك بدون دراسة وافية فإنه سوف يفشل للمرة الثانية، ولو حدث ذلك ستنتهي فكرة التكامل نهائيًّا، لذلك، ومن باب حرصي على التكامل، أرى أنه لابد من الانتظار قليلاً حتى نتبين الأوضاع في مصر والسودان أولاً ثم نفكر في الخطوة التالية، وتكون في رأيي الشراكة، ثم يأتي في مرحلة أخيرة التكامل.

هاني رسلان:

أود أن أعقب في دقيقة واحدة على ما أثير حول التكامل، إن المطروح الآن ليس تكاملاً بين مؤسسات ولكن حرية الحركة للسلع والأفراد ورءوس الأموال، وأكرر أن ما يحدث هو إعادة صياغة، ومن سيغيب عن إعادة الصياغة في السودان فلن يكون له دور ولن تُحمى مصالحه، ومن يأتي متأخرًا لن يجد موطئ قدم، وإذا لم نبدأ الآن فلن تكون هناك أية فرصة في المستقبل، ومسألة الشراكة الإستراتيجية والانفتاح بين البلدين أساسية في الوقت الحالي للدفاع عن وحدة السودان، ونشكر الضيفين الكريمين ومنتدى الحوار بمكتبة الإسكندرية.